تَكْييفُ القِرَاءاتِ القُرْآنيَّةِ في التَّحْليلِ البَلاغِيِّ في ضَوءِ البَدَائلِ النَّصيَّةِ

وائل بن عمر العمري (*)
جامعة الملك عبد العزيز بجدة

(قدم للنشر في 1443/8/5هـ، وقبل للنشر في 1443/10/23هـ)

ملخص البحث : يتناولُ البحثُ تكييفَ القراءاتِ القرآنيَّةِ في التَّحليلِ البلاغيِّ في ضوءِ البدائلِ النَّصيَّةِ، ذلكَ أنَّ اختلافَ صُورِ المعنى في كلِّ قراءةٍ يؤدِّي إلى معانٍ متنوِّعةٍ بحسبِ السِّياقاتِ، ولتحديدِ طبيعةِ القراءةِ في ضوءِ هذا المفهومِ، وتحديدِ ماهيتِها في التَّحليلِ البلاغيِّ، قُورنتِ الظواهرُ التي تتجلَّى فيها البدائلُ النَّصيَّةُ في القرآنِ الكريمِ وهي النَّسخُ، والمتشابهُ اللفظيُّ في سياقِ تعدُّدِ القولِ في القصَّةِ الواحدةِ، والبدائلُ الملحقةُ ممَّا يدخلُ في القراءاتِ الشَّاذَّةِ، وبعدَ تمييزِ ماهيةِ القراءةِ وطبيعتِها من بينِ هذهِ البدائلِ، تناولَ البحثُ طبيعةَ علاقاتِ المعانيَ بينَ القراءاتِ، وتكييفَها في التَّحليلِ البلاغيِّ، ثمَّ ضوابطَ عامةً في ضبطِ التحليلِ البلاغي للقراءاتِ. وقدْ خلصَ البحثُ إلى أنَّ معاني القراءاتِ غيرُ مُتزاحمةٍ ولا إزاحيَّةٍ، بل تستوفي مقتضياتِ السِّياقِ، وأنَّ تعددَّها في التِّحليلِ يُكثِّرُ المعنى القرآنيَّ، للوفاءِ بما يتطلَّبُه السِّياقُ مِن تعدُّدٍ للمخاطَبينَ، أو للاعتباراتِ، أو لاختلافِ النَّسقِ، وقد يُكيَّفُ تحليلُ العلاقةِ بينَ القراءتينِ بالانطلاقِ مِن معنى قراءةٍ يُعدُّ أصلاً للمعنى، ومعنى قراءةٍ أخرى تتفرَّعُ عنها، إمَّا للتلازمِ بينَ المعنَيينِ، أو الانطلاقِ مِن الظَّاهرِ للباطنِ، وانتهى البحثُ إلى الإشارةِ إلى ضابطِ المنعِ من التَّعارضِ بينَ المعاني، و منعِ تركيبِ القراءاتِ، وأنَّ الأصولَ المطَّردةَ تتعلَّقُ بالأداءِ والتَّلفُّظِ غالبًا.

كلمات مفتاحية: قراءات، بلاغة، التحليل البلاغي، البدائل، القرآن.

*****

Adapting the Quraanic Readings in Rhetorical Analysis in the Light of Textual Substitutions

Wael O. Alomari (*)
King Abdulaziz University

(Received 8/3/2022, accepted 24/5/2022)

Abstract: The research deals with the adaptation of Quraanic readings in rhetorical analysis in the light of textual substitutions, as different structures of meaning in each reading lead to various meanings according to context. To determine the kind of reading in the light of this concept and determine its kind in rhetorical analysis, the features where the textual substitutes manifested in the Holy Qur'an were compared, such as duplication, similar verbal structures in the context of multiple sayings in the same story, and supplementary substitutes that are included in irregular readings. After distinguishing the type of reading among these substitutes, the research dealt with the kinds of correlations of meanings between readings and their adaptation in rhetorical analysis. There are general regulations for organizing the rhetorical analysis of readings. The research concludes that the meanings of the readings do not conflict or oppose each other; rather, they fulfill the context requirements, and their diversity in the analysis multiplies the Quraanic meaning to meet what the context demands of the addressees' diversity, considerations, or difference of order. The analysis of the correlation between the two readings might be reconsidered by starting with the meaning of one reading considered the origin of the meaning and the other one a subdivision from it, either for coherence between the two meanings or for going from the explicit meaning to the implicit one. The research ended up referencing the regulator that prevents conflict between meanings by combining the readings and that consistent origins are often correlated with performance and pronunciation.

Keywords: Readings, Rhetoric, Rhetorical analysis, Substitutes, The Qur'an.

(*) للمراسلة:

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز ص ب: 80202 رمز بريدي: 21589، جدة، المملكة العربية السعودية.

(*) Corresponding Author:

Assistant Professor, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts & Humanities, King Abdulaziz University, P.O. Box: 80202, Code: 21589, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia.

e-mail:walomari@kau.edu.sa

DOI: 10.12816/0061528

مقدمة

تُعدُّ مسألةُ اختلافِ أوجهِ القراءاتِ ذاتَ صلةٍ وثيقةٍ بالمعنى، فيما يتعلَّق بأوجهِ الفرش خاصَّةً، وبعضِ ما يتعلَّقُ بالأصولِ[1]، وهذا الارتباطُ بين الأوجهِ والمعاني؛ تقعُ فيه صلةُ البحثِ البلاغيِّ بعلمِ القراءاتِ، فيدرسُ ارتباطَ أوجهِ الأداءِ بالمعنى، في ضوء سياقها النَّظمي والمقامي، فالبحثُ البلاغيُّ معنيٌّ بتتبع الفروقِ في صُور المعنى، وما يترتَّب عليها من مزايا.

من هنا يُحاول البحثُ أن يعيدَ النَّظرَ في موقعِ الأوجهِ القرائيَّةِ من المعنى القرآنيِّ، بتأمُّل مفهومِ الأوجُه القرائيَّة في ضوءِ التَّحليلِ البلاغيِّ، وتكييف ذلك التَّنوُّع في إثراء التَّحليل، بالنَّظر إلى علاقاتِ وجوهِ القراءاتِ ببعضها، وأثرِها على المعنى، واستيفائها للمقامِ الذي وَرَدَتْ فيه، على أنَّها بدائلُ تستجيبُ لمقتضياتٍ متنوِّعةٍ في السِّياقِ.

والنَّظرُ إلى أوجهِ القراءةِ من هذا الجانب يلفت إلى فكرةَ البدائلِ في السِّياقات القرآنيَّة التي تتمثل في عدَّة ظواهر وهي: النَّسخ، والمتشابه اللفظي، والبدائل الملحقة إضافةً إلى القراءاتِ؛ فهذه الظَّواهرُ في التَّحليل البلاغيِّ يُدرسُ المعنى فيها في ضوءِ المقارناتِ بينَ البدائلِ.

ويهدفُ البحثُ إذنْ إلى تكييفِ معاني القراءاتِ في التَّحليل البلاغيِّ، بالبحثِ عن ماهيةِ القراءةِ، وعلاقتِها بالأوجهِ البديلةِ، والكشفِ عن طبيعةِ العلاقةِ بين الأوجهِ القرائيَّةِ في الموضعِ الواحدِ في ضوءِ التَّصوُّرِ البيانيِّ.

ولتحقيقِ هذه الأهدافِ يثيرُ البحثُ عددًا من الأسئلةِ التي يُحاول الإجابةَ عنها: كيفَ ننظرُ إلى اختلافِ القراءاتِ في التَّحليلِ البلاغيِّ؟ وما الفرقُ بين اختلاف أوجهِ القراءاتِ، وغيرِها من الظَّواهرِ المتعلِّقة بالمعنى القرآنيِّ التي تشترك في فكرة البدائلِ النَّصيَّةِ؟ وما الوظائفُ المعنويَّةُ والسياقيَّةُ التي تُناط باختلاف معاني الأوجهِ القرائيَّةِ في ضوءِ التَّفكيرِ البلاغيِّ، وكيفَ ننظرُ لعلاقةِ اختلافِ القراءاتِ بالسِّياق النَّظمي والمقامي؟ وكيفَ نضبطُ حركةَ التَّحليلِ البلاغيِّ لاختلافِ أوجهِ القراءاتِ؟

يحاولُ البحثُ أنْ يجيبَ عن هذه الأسئلةِ من خلالِ استقراءِ النصوصِ المؤسِّسةِ في علم القراءاتِ، وعلومِ القرآنِ ما يتعلَّق بالمعنى خاصةً، وربطها بأصولِ التَّفكير البلاغيِّ، وسيُعنى البحثُ في التَّنظيرِ لهذه العلاقةِ بالقراءاتِ العشرِ المتواترة، اعتمادًا على ما

1. "الفرش: هو ما قلّ دورانه من حروف القرآن الكريم المختلف في طريقة أدائها بين القراء، فنص على مواضعها دون تعميم حكمها، وسميت فرشا لكونها منثورة مفروشة في مواضعها من السور، فهي أحكام جزئية لا كلية وأفرد المصنفون لكل سورة من سور القرآن الكريم بابا، وجل هذه من باب الفرش. أما الأصول: هي ما كثر دورانه من حروف القرآن الكريم وكلماته، بحيث تكوّن قواعد عامة يندرج تحتها جزئيات كثيرة، ومن ثمّ تعم أحكامها وتطرد في القرآن الكريم كله. وقد درج مصنفو القراءات على تقديم مباحث الأصول في مؤلفاتهم على مباحث فرش الحروف أي المسائل والأحكام الجزئية» بتصرف يسير (الجرمي، 2001م، ص ص: 47، 204).

أورده ابنُ الجزريِّ في نشْرِ القراءاتِ العشْرِ. وعلى الرَّغم من تعدُّد الدِّراسات التي أَسهمت في ربطِ علم القراءاتِ بالبلاغةِ فيما اصطُلح عليه بالتَّوجيه البلاغيِّ للقراءاتِ؛ إلا أنَّ التأصيلَ لبناءِ تصوُّرٍ منهجيٍّ يعنى بالكليَّاتِ في تحليل القراءاتِ بلاغيًّا لم يأخذْ حقَّه من النَّظرِ، في استخلاصِ مرتكزاتٍ لتحليلِ مواضعِ الاختلافِ، ويحاولُ البحثُ أنْ يساهمَ في ملءِ هذه الفجوةِ. وينهضُ جهد العمل على الإفادةِ من دراساتِ التَّوجيهِ البلاغيِّ للقراءاتِ، ومن أهمِّها: مدخلُ القراءاتِ القرآنيَّةِ في الإعجازِ البلاغيِّ لمحمد شادي (1987م)، والتَّوجيه البلاغيُّ لاختلافِ القراءاتِ لمحمد أحمد سعد (1998م)، والقراءاتُ القرآنيَّة وما يتعلَّقُ بها لفضل عباس (2008م)، والوجوهُ البلاغيَّة في توجيهِ القراءاتِ القرآنيَّة المتواترة لمحمد الجمل (2009م).

ويتكوَّنُ البحثُ من:

المبحث الأول: ماهيةُ القراءاتِ في ضوء التمييز بين البدائلِ النَّصيَّة

أولا: القراءاتُ (استيفاء المعنى)

ثانيا: البدائل الملحقة

ثالثا: المُتشابه اللفظي (تعدُّد المعنى)

رابعا: النَّسخُ (تنْقيحُ المعنى)

المبحث الثاني: تكييف اختلاف معاني القراءات في التحليل البلاغي

المبحث الثالث: ضوابطٌ في التَّحليل البلاغي لاختلاف أوجه القراءات

1 ماهيةُ القراءاتِ في ضوء التمييز بين البدائلِ النَّصيَّة

تُعدُّ القراءاتُ مظهرًا من مظاهرِ البدائلِ النَّصيةِ في القرآنِ الكريمِ، والمقصود بالبدائل النصية أن يثبت لمعنى النص صور متعددة في سياق واحد أو سياقات متفرقة، أو أن يطرأ تنقيح للمعنى، ومن هذه الزاوية نلمحُ في تغايرِ القراءاتِ ما يطرأُ على اللفظِ أو التَّركيبِ من العُدول من صيغةٍ إلى صيغةٍ أُخرى، أو من تركيبٍ لآخر، وقد يترتَّبُ على ذلك التَّغايرِ في الصُّورةِ تغايرٌ في المعنى. وفي ضوءِ فكرةِ البدائلِ يمكن النظر إلى عدَّةِ ظواهرَ نصيَّةٍ تجتمعُ مع القراءاتِ في فكرةِ البدائلِ، وهي: النَّسخ، والمتشَابه اللفظي، والبدائل الملحقة ونُحاول أنْ نتبيَّن ماهيةَ القراءاتِ في ضوءِ هذه الفكرةِ، وما الخصوصياتُ التي تمتازُ بها كلُّ ظاهرةٍ؛ لنميِّزَ في نهايةِ المطافِ ماهيةَ معنى القراءاتِ القرآنيَّةِ في ضوءِ التَّحليلِ البلاغيِّ.

1.1 القراءات المتواترة (البدائل المتوازية)

البدائل المتوازية تقتضي أن يسوغ العمل بمقتضى المعنيين، فتكون المعاني متوازية،

على اعتبارات متعددة، شريطة ألا يقع التناقض بينهما، ونحاول هنا أن نتلمس تعريف القراءات في ضوء هذا المفهوم.

يُعرِّف ابنُ الجزريِّ (ت 833هـ) علمَ القراءاتِ بأنه «علمٌ بكيفيَّةِ أداءِ كلماتِ القرآنِ واختلافِها بعزوِ النَّاقلةِ» (1350هـ، ص:3)، وعليه فالقراءةُ ذلك الوجهُ الأدائيُّ للقرآنِ المنقولُ إلينا، وفي هذا السِّياقِ سنُعنى بتعدُّد القراءاتِ من الوجهةِ البلاغيَّةِ، وكيفيَّةِ النَّظرِ إلى تعدُّدِ المعنى، وطبيعةِ العلاقةِ بين هذه المعاني.

فاختلافُ القراءاتِ القرآنيَّةِ يعني وجودَ بدائلَ تتعلَّقُ بصُورة المعنى، سواءٌ أكانت تلك البدائلُ ممَّا يتعلَّق بصيغةِ اللفظِ أو التَّركيبِ، أو التَّلفظِ، وهذا يعني أنَّ اختلافَ صُورِ المعنى يشمل الفرْشَ مثلَ الاختلافِ بين (مَلِكِ/ومالِكِ) في قوله تعالى (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [الفاتحة: 4] (ابن الجزري، 2018م)، وبعضِ صُورِ الأُصولِ مثلَ الاختلافِ في تحقيقِ الهمزتينِ أو نُطقها همزةً واحدةً بين الاستفهامِ والإخبارِ في قوله تعالى: (قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ) [الأعراف: 123] (ابن الجزري، 2018م)، ويبقى السؤالُ الأهمُّ عن طبيعة العلاقةِ بين معاني هذه الأوجهِ.

اختلافُ القراءاتِ يكونُ على وجوه متعدِّدةٍ من زاوية تعلُّقها بالمعنى، فقد قسَّم ابنُ الجزريِّ (2018م) هذه الاختلافات إلى ثلاثة أقسام:

1- أنْ يختلفَ اللفظانِ والمعنى واحدٌ، ومن ذلك الاختلافاتُ التي مردُّها إلى اللغاتِ مثل: (هُزوًا) و(هُزؤًا) [البقرة: 76].
2- أنْ يختلفَ اللفظانِ والمعنيانِ، كالاختلافِ في (كُذِبُوا) و(كُذِّبُوا) [يوسف: 011].
3- أنْ يتَّحدَ لفظُه ومعناهُ، ممَّا تختلفُ صفةُ النُّطْقِ به مثلَ المدِّ والهمزاتِ ونحوها.

والبحثُ البلاغيُّ معنيٌّ بالفروقِ بين المعاني؛ لذا يمكنُ حصرُ دائرةِ عنايةِ التَّحليل البلاغيِّ بمسألتين تنبَّه لهما الدانيُّ (ت 444هـ)، في النَّظر إلى مستوى اختلافِ المعاني في تقسيمِه، ففرَّقَ بينَ اختلافِ المعاني الذي يُمكنُ الجمع بينَها على اعتبارٍ- كالاختلافِ في (مَلِكِ ومَالِكِ) فكلاهما صفةٌ لله سبحانه وتعالى، ولا تنافي أو تناقضَ بينَ تحقُّقِ الصِّفتينِ- واختلافِ المعاني الذي يَمتنع اجتماعُهما في شيءٍ واحدٍ مع عدم التَّناقض كقوله تعالى: (لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا فُتِنُوا) [النحل: 110]، فقراءة (فَتَنوا) للخاسرين، و(فُتِنُوا) للمهاجرين (2005م).

إنَّ ثبوتَ الوجهِ القرائيِّ يعني أنَّه مِن أبعاضِ القرآنِ الذي يَجبُ العملُ بما فيه من معنى وتشريعٍ، وهذه الأبعاضُ لا تناقضَ في معانيها ألبتة، يقول الله عز وجل: (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) [النساء: 82]، وهذا التَّغايرُ الذي يقعُ بينَ الأوجهِ، ويترتَّبُ عليه اختلافٌ في المعنى،

لـه غايـاتٌ وحِكَـمٌ متعلِّقـةٌ بتكثيـرِ المعنـى ونحـوه ممـا سـنعرضُ لـه؛ وبنـاءً علـى ذلـك فـإنَّ سـمتي التَّغايـرِ وعـدمِ التناقضِ تقتضيـان العملَ بمضمـونِ هـذه المعانـي، يقـول ابـنُ تيميَّـةَ (ت 728هـ):

وهـذهِ القـراءاُت التـي يتغايـرُ فيهـا المعنـى كلُّهـا حـقٌ، وكلُّ قـراءةٍ منهـا مـع القـراءةِ الأُخـرى بمنزلـةِ الآيـةِ مـع الآيـةِ يجـبُ الإيمـانُ بهـا كلِّهـا، واتبـاعُ مـا تضمَّنتـه مـن المعنـى علْمًـا وعمـلًا، لا يجـوزُ تـركُ موجِـب إحداهمـا لأجلِ الأخـرى، ظنًّـا أنَّ ذلـك تعـارضٌ. (1987م، ج:4، ص:416)

إذن فمعاني القراءاتِ المتواتِرة تتَّسمُ بما يأتي:

1- أنَّ معانـي القـراءاتِ القرآنيَّـةِ معـانٍ مُتعاضـدةٌ، تتـواردُ علـى الموضـعِ الواحـدِ.

2- أنَّ معانـي القـراءاتِ القرآنيَّـةِ ليسـت معانـيَ ناسِـخةً ولا إزاحيَّـةً؛ لأنهـا ثابتـةٌ أوَّلًا عـن النَّبـي -صلـى الله عليـه وسـلم- ولأنَّهـا ليسـت معانـي متناقضـةً، ويُحمـلُ التَّنـوُّعُ فيهـا لغايـاتٍ مُختلفـةٍ كالتَّيسـيرِ فـي الأداءِ[1]، وتكثيـرِ المعانـي لمقتضيـاتٍ سـتأتي مناقشـتُها.

2.1 البدائلُ المُلحقة:

النَّظـرُ إلـى البدائـل المُلحقـة بالنَّـص أي أن يطـرأ علـى النـص الأصـل إضافـات، إمـا بإبـدال ألفـاظ، أو تراكيـب، أو زيـادات، وهـذه النصـوصَ أصبحت نصوصًـا لا تنتمـي للنَّـصِّ الأصـلِ وهـي مـن القـراءات الشـاذة إن صـحَّ سـندُها لأحـدِ الأسـباب الآتيـة:

1- أنَّهـا كانـتْ نصوصًـا قرآنيـةً ثـم نُسـختْ بالعرضْـةِ الأخيـرةِ، وكانـتْ ممَّـا أُذِنَ بالقـراءةِ فيـه قبـلَ ذلـك، وبقيـتْ روايتُـه، وقـد أشـارَ إلـى هـذا السـببِ ابـنُ الجـزريِّ (2018م، ج:1، ص:130) ضمـنَ أسـبابٍ عديـدةٍ نقلَهـا فقـالَ: «لأن هـذه القـراءات لـم تثبـت متواتـرة عـن النبـي - صلـى الله عليـه وسـلم -، وإن ثبتـت بالنقـل فإنهـا منسـوخة بالعرضـة الأخيـرة».

2- أنهـا نصـوصٌ أُبدلـتْ علـى وجـهِ التَّبييـنِ والتَّفسـيرِ، فهـي نصـوصٌ مُقحمـةٌ لا علـى اعتبـارِ قرآنيتِهـا، بل لإيضـاحِ المعنـى القرآنيِّ، مثـلَ قـراءةِ (كالصُّـوفِ المنفـوشِ) فـي قولـه تعالى:(وَتَكُـونُ الْجِبَـالُ كَالْعِهْـنِ الْمَنْفُـوشِ) [القارعـة: 5]، و(فامضُـوا إلـى ذكـرِ اللهِ) فـي قولـه تعالى:(فَاسْـعَوْا إِلَـى ذِكْـرِ اللَّهِ) [الجمعـة: 9]، يقـول الجصَّـاصُ (ت 370هـ) معلِّقًـا علـى هـذه القـراءةِ الشَّـاذةِ «يجـوز أن يكـون أراد التفسير لا نـص القراءة كمـا قـال ابـن مسـعود للأعجمـي الـذي كان يلقنـه إن شـجرة الزقـوم طعـام الأثيـم فـكان يقـول طعـام اليتيـم فلمـا أعيـاه قـال لـه طعـام الفاجـر وإنمـا أراد إفهامـه المعنـى». (1405ه، ج:5، ص:337)

3- أنَّهـا مِـن مُدرجـاتِ الـرُّواةِ التـي عدَّهـا

1. رَدتْ علَّـةُ التَّيسيرِ فـي حديثِ أُبـيِّ بـن كعـبٍ، قـال: (لقـي رسـول الله صلـى الله عليـه وسـلم جبريـل، فقـال: «يـا جبريـل إنـي بعثـت إلـى أمـة أميين: منهـم العجـوز، والشـيخ الكبيـر، والغـلام، والجاريـة، والرجـل الـذي لـم يقـرأ كتابـا قـط «، قـال: يـا محمـد إن القـرآن أنـزل علـى سـبعة أحـرف) وقـال الترمـذي حديـث حسـن صحيـح. (سـنن الترمـذي، ج:5، ص ص:194-195، رقـم الحديـث 2944)

السُّيوطيُّ (ت 911هـ) مِن أنواعِ القراءاتِ، ومثلُ ذلك قراءةُ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ: (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ) بزيادة (مِن أُمٍّ) (1974م). فهيَ إذنْ بدائلُ لفظيَّةٌ أو تعديلٌ يَطرأُ على بنيةِ التَّركيبِ، وفي كلٍّ أحوالِها مُتزاحمةٌ؛ لعدمِ قرآنيتِها وثبوتِها نصًّا، أو لمخالفتِها المصحفَ العثمانيَّ المتَّفقَ عليه يقول ابنُ الجزريِّ: «وأجمعتِ الأُمَّةُ المعصومةُ من الخطأِ على ما تضمَّنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادةٍ ونقصٍ وإبدالِ كلمةٍ بأخرى ممَّا كان مأذونًا فيه توسعةً عليهم ولم يثبت عندهم ثبوتًا مستفيضًا أنَّه من القرآن». (2018م، ج:1، ص:111)

والخُلاصَةُ أنَّ هذه البدائلَ المُلحقةَ سواءٌ أكانت مبدلةً أو مزيدةً مُعضِّدةٌ للمعنى القرآنيِّ، مُتزاحمةٌ لعدمِ ثُبوتِ قرآنيتِها، أو نسخِها.

1.3 النَّسْخ (التنقِيحُ)

تكتنفُ قضيَّةَ النَّسخِ[1] في القرآنِ الكريمِ ملابساتٌ متعلِّقةٍ بمفهومِ النَّسخِ وصورِه، وذلك عائدٌ إلى تمدُّدِ مفهومِ النَّسخِ أو انحسارِه، وما يهمُنا هنا تجاوز تلك التفاصيلِ التي قد يكونُ المناطُ فيها متعلِّقًا بالبحثِ عندَ الأصوليين أو المفسِّرين، لنسلِّطَ الضوءَ على ما يتعلَّق بالبدائلِ.

ومن أبرزِ صورِ النسخِ ما نُسخَ حكمُه، وبقيتْ تلاوتُه، كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ (1) قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا (2) نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا (3) أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا) [المزّمّل: 1-4]، وقد كانَ القيامُ فرضًا، ثمَّ نُسخَ بقوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ...) [المزّمّل: 20]، فأصبحتْ نافلةً (ابن سلّام، 1997م؛ النحَّاس، 1408ه).

فالنَّاسخُ والمنسوخُ يُمثِّلانِ نصَّين، وطبيعةُ المعنى في هذا النَّسقِ من المعاني لا يمكنُ الجمعُ بينهما؛ لأنَّ «النَّصين في النسخِ يتناقضانِ، ويتقابلانِ تقابل الضِّدين، فلا يجتمعان معًا، بل يحلُّ النَّاسخُ منهما حين يرد محلَّ المنسوخِ». (زيد، 1987م، ج:1، ص:173)

وهذا التَّعارضُ في النَّسخِ مقصودٌ، ومرتبطٌ بغاياتٍ، فالعدولُ في معانيه متعلِّقٌ بملابساتِ التَّنزيلِ، وحكمةِ المشرِّعِ، ومن هنا يمكنُ تكييفُ المسألةِ في التَّحليل البلاغي، بالرَّبطِ بين العُدول ومقتضِياته.

وقد وردتِ الإشارةُ في التَّنزيلِ الحكيمِ إلى هذا المستوى من الإبدالِ في قوله تعالى: (مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ) [البقرة: 106]، وقوله تعالى: (وَإِذَا

1. «الناسخ: هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم. والمنسوخ: هو الحكم الزائل بخطاب متأخر بعد ثبوته بخطاب متقدم» (الجرمي، معجم علوم القرآن، ص:291)، فهي ظاهرة منظور فيها على مستوى التحليل على أنها بدائل نصية، يحلُّ فيها النصُّ اللاحقُ محلَّ السابقِ عملًا، ومحلُّ النظر هنا طبيعة العلاقة بين النصين.

بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) [النحل: 101]، والنَّسخُ هنا لا يُبطل قرآنيَّة المعنى، حالَ ثبوتِه لفظًا؛ ولذا اتَّجه بعضُ الباحثين إلى الفصلِ بينَ اللفظِ والمعنى والحكمِ فيما يتعلَّقُ بالنَّسخِ (الطيار، 1436ه).

وممَّا تكشفُ عنه آيةُ البقرةِ السَّابقةُ ظاهرةُ الإنساءِ، وتترتَّب البدليَّة على النَّسخِ والإنساءِ، لكنَّ مستوى البدليَّةِ في النَّسخِ يختلفُ عنه في الإنساءِ؛ لأنَّ البدلَ في النَّسخِ مُزاحِمٌ للمبدَل منه، ومعارضٌ له، بينما لا يتعلَّق البدلُ في الإنْساءِ بهذا الوجهِ من المعارضةِ بينهما؛ لأنَّه متعلِّقٌ بقيدٍ أو علَّةٍ مرتبطةٍ بها، فإنْ زالت انتقلَ إلى حكمٍ آخرَ (الزركشي، 1957م).

ونخلصُ من هذا إلى أنَّ سِمَةَ البدائلِ في النَّسخِ تمتازُ بما يأتي:

1- التَّعارضُ بين النَّصين، وعدمُ إمكانِ الجمعِ بينهما، فالمعاني فيها متزاحمةٌ.
2- عدمُ بطلانِ قرآنيَّةِ المعنى المبدلِ حال ثبوته لفظًا، مع تعطيل العمل به.
3- حملُ التَّعارضِ في المعاني على اختلافِ مقتضِيات الخطابِ المتعلِّقةِ بتبدُّل الأحوالِ، وحكمة المشرِّع في تبديله، وهي مُناطَةٌ بالتَّخفيفِ، أو تعظيم المثوبةِ، أو امتحان الطَّاعةِ.

1.4 المُتشابه اللفظي (تعدُّد القول)

المُتشابهُ اللفظيُّ من النُّصوصِ التي يحصلُ العدولُ في صورتها بتقديمٍ أو تأخيرٍ، أو ذكرٍ أو حذفٍ، أو غيرِ ذلك من صُورِ التشابهِ في سياقاتِ النَّظمِ في تعدد القول في الإخبار عن القصة الواحدة ونحو ذلك مما يتشابه فيه النظم، وقد عرفه الزركشي (ت 794هـ) بقوله: « إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة، ويكثر في إيراد القصص والأنباء، وحكمته التصرف في الكلام وإتيانه على ضروب ليعلمهم عجزهم عن جميع طرق ذلك» (1957م، ص:ج1، ص:112)، وهذا الاختلافُ يَرِدُ مع تنوُّعِ المواضعِ والسياقاتِ؛ فيحدثُ التغييرُ استجابةً لمقتضى هذا الاختلاف.

يقولُ ابنُ الزبيرِ الغرناطيُّ (ت 708هـ):

وظن الغافل عن التدبر، والمخلد إلى الراحة عن التفكر، أن تخصيص كل آية من تلك الآيات بالوارد فيها مما خالفت فيه نظيرتها ليس لسبب تقتضيه، وداع من المعنى (يطلبه) ويستدعيه، وأن ليس على جميع الوارد من ذلك محرزات من المعاني عند ذوي الأفهام، ومقتضيات من لوازم جليل التركيب من ذلك المعجز العلي من النظام، فلا يليق بكل من تلك المواضع إلا الوارد فيه، وإن تقرير وقوع آية منها في موضع نظيرتها ينافي مقصود ذلك الموضع وينافيه. (1983م، ج:1، ص:145)

يشيرُ ابنُ الزبيرِ في النَّصِّ السَّابقِ إلى قضيتينِ مُهمتين :

الأولى: أنَّ اختلافَ صُورة المعنى يقع لاختلافِ دواعي السِّياقاتِ التي يَردُ فيها، وأنَّه يترتَّبُ على اختلافِ الصُّورةِ دقائقُ عندَ ذوي الأفهامِ.

الثانية: أنَّه بناءً على ما سبقَ من الاستجابةِ لداعي السِّياقِ؛ فلا يَصِحُّ إيقاعُ صورةِ معنى في موضعِ معنى آخرَ، وإن اتَّحدَ موضوعُ القولِ؛ لاختلافِ مقتضِيات إيرادِ القولِ.

فالمعنى إذن في المُتشابه اللفظي معنى مُتزاحِمٌ؛ لا يصحُّ فيه الجمعُ بين صورتي المعنى، وإيقاع معنًى محلَّ الآخرِ، إلا ما اجتمعت فيه قضيَّةُ التشابهِ النَّظمي وتعدُّدُ القراءاتِ في الموضع ذاتِه، وتلك مسألةٌ مختلفةٌ؛ لأنَّ عدمَ التَّزاحمِ فيها مردُّه إلى تعدُّدِ القراءاتِ، وليس المُتشابه.

والبدائلُ في المتشابه اللفظيِّ متعاضدةٌ، فكلُّ وجهٍ من وجوهِ التَّعبيرِ لا يُناقضُ السِّياق الآخرَ، بل يُعضِّدُه، ويُحملُ ذلك على حسب تخريجِ الكلامِ، كأنْ يُرادَ فيه العُمومُ أو الخصوصُ بحسب مقصودِ الخطابِ، كالأمرِ بالدخولِ والسُّكنى في قولِه تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُواْ هَـذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ) [البقرة: 58]، وقوله تعالى: (وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُواْ هَـذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف: 161]، فالأمرُ بالدخولِ عامٌ، والسُّكنى خاصٌ، فيُحمل أمرُ العامِ على الخاصِ؛ ليكونَ الأمرُ بالدخولِ أمرًا بالسُّكنى على سبيل التَّعاضدِ، على اعتبارِ الدخولِ أمرٌ بمبدأ الشيءِ، والسُّكنى بمنتهاه (أبو حيان، 1420ه؛ أبو السعود، 1994م؛ الغرناطي، 1983م).

وقد يُحمل حسبَ قصديَّةِ الكلامِ، كأنْ يكونَ مقصودًا في موضعٍ؛ لاستجابته لحاجةِ السياقِ الذي يكتنفُ القولَ، وغيرَ مقصودٍ في موضعٍ آخرَ، ففي قوله تعالى: (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَـذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ) [البقرة: 35]، وقوله تعالى: (وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلاَ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَـذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) [الأعراف: 19]، تشابه النَّظم في (وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا) في البقرة، و(فَكُلاَ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا) في الأعرافِ، فممَّا ذُكِر في توجيه التَّغايرِ بين الذِّكْرِ والحذْفِ في النَّعيمين في قصَّة آدمَ -عليه السلام- في ذكْرِ (رغدًا) في البقرةِ، وحذفِها في الأعرافِ، أنَّ لكلِّ سياقٍ مُقتضِيًا، ففي سُورةِ البقرةِ جاءت الآيةُ في سياق الامتنانِ على آدم -عليه السلام- وتفضيلِه وتمييزه، فكلمةُ (رغدًا) تُلائمُ هذا السِّياق الذي أُبرز فيه التَّمييزُ، وتمامُ الامتنانِ على آدمَ -عليه السلام-، أمَّا ما جاءَ

في سياقِ سُورةِ الأعرافِ فسياقُ محاورةٍ بين اللهِ -عزَّ وجل- وإبليس، وهو سياقٌ يَبرزُ فيه معنى التَّمكينِ لآدمَ -عليه السلام-، وأنَّه لم يُمنع من الإخراج،؛ فلاختلافِ موضوعِ السياقين، ومقاصدِ إيرادِ القصَّةِ؛ ناسبَ اصطفاءَ الوصفِ بالسِّعةِ والرفاهيةِ في سياق إظهارِ الامتنانِ، وحذفَها حين تغيَّرَ مقصدُ إيرادِ القصَّةِ (البقاعي، 2003م؛ الصامل، 2001م).

ويتحقَّق إذن التَّعاضدُ بينَ الموضعين؛ لأنَّ القصَّةَ واحدةٌ، ولا تناقضَ في المعنى بينهما، ولكنَّ سياق إيرادِ القصَّةِ في كُلٍ اقتضى اصطفاءَ تعبيرٍ في موضعٍ يُلائم السِّياقَ العامَ الذي تُساق فيه القصَّةُ، وقد أشارَ الطيبيُّ (ت 743هـ) إلى هذا القانون في إيراد القصَّةِ القرآنيةِّ في مواضعَ متعددةٍ بقوله:

واعلم أنَّ إيراد قصةٍ واحدةٍ في مقاماتٍ متعددةٍ بعباراتٍ مختلفةٍ وأنحاء شتى، بحيث لا تغير ولا تناقض البتة: من فصيح الكلام وبليغه، وهو باب من الإيجاز المختصِّ بالإعجاز، ويحتاج في التوفيق إلى قانونٍ يُرجع إليه، وهو أن يعمد إلى الاقتصاصات المتفرقةِ، ويُجعل لها أصلٌ؛ بأنْ يُؤخذ من المباني ما هو أجمع للمعاني، فما نقص فيه من تلك المعاني شيءٌ يُلحق به. (2013م، ج:8، ص:131)

وهذا يدلُّ على أنَّ معاني تعدُّدِ القولِ أو المتشابه المتعلقةِ بالقصَّةِ الواحدةِ التي تُذكرُ في مواضعَ متعددةٍ ليست مُتناقضةً، ولكنَّ سرَّ التَّنوُّعِ فيها عائدٌ إلى مقصودِ كلِّ سياقٍ، وأنَّ الإحاطةَ بتمام معاني القصَّةِ يقتضي أنْ يُسَدَّ ما حُذفَ بما ذُكر في الموضعِ الآخرِ على مستوى التأويلِ، لتمثُّل المعنى العام للقصَّةِ، فهناك فرقٌ إذن بينَ تمثُّلِ المعنى العامِ للقصَّةِ المفرَّقِ في السِّياقاتِ، وبين التَّعبيرِ عن أحداثِ القصَّة الذي يخضعُ لمقصودِ السِّياقِ.

ونخلصُ من هذا إلى أنَّ البدائلَ في تعدُّدِ القولِ متزاحِمةٌ في الموضعِ ذاتِه؛ فلا يُمكنُ أنْ يحلَّ تعبيرٌ موضعَ الآخرِ؛ لاختلافِ مقتضِيات السِّياقِ، وهي متعاضِدةٌ بحسبِ تعدُّدِ مخارجِها لتمثِّل القصَّةَ الواحدةَ على مستوى التأويلِ.

2. تكييف اختلاف معاني القراءات

خلَصنا في المبحث الأوَّلِ إلى أنَّ القراءةَ المتواترةَ لا تُزاحم معنى القراءة الأخرى، وعندَ النَّظرِ في طبيعةِ علاقةِ معاني القراءاتِ ببعضِها في التحليل البلاغي يمكنُ تكييفها على النَّحوِ الآتي:

1.5 إثراء المعنى القرآني

ينصُّ علماءُ القراءاتِ على أنَّ معاني القراءاتِ لا تتعارضُ؛ وعليه فالاختلافُ بين معاني القراءاتِ على وجهٍ لا يكون فيه التَّعارضُ

يُثري المعنى القرآنيَّ، ويرى ابنُ عاشور أنَّ ذلك مقصودٌ في المعنى القرآنيِّ، يقولُ:

والظنُّ أنَّ الوحي نزل بالوجهين وأكثر، تكثيرًا للمعاني إذا جزمنا بأنَّ جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم، على أنَّه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادًا لله تعالى ليقرأ القرّاء بوجوه فتكثر من جرَّاء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئًا عن آيتين فأكثر، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني، وهو من زيادة ملائمة بلاغة القرآن. (1984م، ج:1، ص:55)

فابنُ عاشورٍ إذن يعدُّ القراءةَ أسلوبًا من أساليبِ تكثيرِ المعاني، وهي بذلك تَندرجُ ضمنَ أساليبَ قرآنيةٍ مُتعدِّدةٍ يترتَّب عليها تعدُّد المعنى القرآنيِّ. وهذه الإضافةُ المعنويَّةُ تقتضي عند التَّحليل البلاغيِّ أنْ ننظرَ في ملابساتِ السِّياقِ، وكيف تتضافر المعاني للوفاء بالمقتضيات، ويكون ذلك على الوجوه الآتية:

1.5.1 تعدُّدُ المخاطَبِ

تَرِدُ القراءاتُ في مواضعَ يحتملُ السِّياقُ فيها بناءَه على نسقينِ من الكلامِ، وكلُّ نسَقٍ يكونُ الكلامُ فيه موجَّهًا لمخَاطَبٍ مُختَلِفٍ عن القراءةِ الأُخرى، ففي قولِه تعالى:(وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) [البقرة: 144]، قرأ أبو جعْفرٍ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وروحُ (تَعْلَمُونَ)، وقرأ بقيَّةُ العشرةِ (يَعْلَمُونَ) (ابن الجزري، 2018م). هاتَان القراءاتانِ تتلاءمانِ معَ نسقينِ مُختلفَينِ في السِّياق قبله، فقدْ خاطبَ اللهُ -عزَّ وجلَّ- المؤمنينَ في الآيةِ نفسِها بقوله: (وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ) [البقرة: 144] بالخطابِ، ثمَّ جاءت الجملةُ الاعتراضيَّةُ (وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ)[البقرة: 144] بالغَيبةِ، فالحملُ على نَسَقِ الخطابِ يتواءمُ مع قراءةِ الخطابِ (تَعْلَمُونَ) المخاطَبِ بها المؤمنونَ، والحملُ على نَسَقِ الجملةِ المُعترضةِ المُخبرِ بها عن أهلِ الكتابِ يتواءمُ مع قراءةِ (يَعْلَمُونَ). ويتحقَّقُ بمجموعِ القراءتينِ الوعدُ والوعيدُ بالنَّظرِ إلى اختلافِ المخاطَبِين، فقد أشارَ ابنُ عاشورٍ إلى تحقُّقِ معنى الوعدِ والوعيدِ بمقتضى كلِّ قراءةٍ على حدةٍ، مع اختلافٍ في مستوى القصديَّة، لأنَّ وعيدَ أهلِ الكتابِ يستلزمُ وعدَ المؤمنينَ بامتثالِهم، وعلى القراءةِ الأُخرى يكونُ وعدُ المؤمنينَ مستلزِمًا لوعيدِ الكافرينَ (ابن عاشور، 1984م)؛ فيبرزُ بتعاضُد القراءتينِ الوعدُ والوعيدُ قصدًا وتبعًا وفْقًا لاختلافِ المخَاطبِ في كلِّ قراءةٍ.

1.5.2 تعدُّدُ الاعتبارِ

قدْ يعودُ تنوُّعُ القراءةِ إلى اشتمالِ كُلِّ قراءةٍ على وَصْفٍ مُتحقِّقٍ في الموصوفِ، فيتحقَّقُ

بالقراءتينِ الوصفُ التَّامُّ، ومن ذلك ما جاءَ في قولِه تَعالى: (ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) [لقمان: 6]. قرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ ورويسُ بطريقِ أبي الطيب (لِيَضِلَّ)، وقرأَ بقيَّةُ العشرةِ (لِيُضِلَّ) (ابن الجزري، 2018م).

والقراءةُ الأُولى (لِيَضِلَّ) من الفعْلِ الثُّلاثيِّ (ضَلَّ)، والفعْلُ في القراءةِ الثَّانيةِ (لِيُضِلَّ) من الفعلِ الرُّباعيِّ (أَضَلَّ)، فالوصفُ هنا يشتملُ على صفتي الضَّلالِ والإضلالِ، والوصفُ الأوَّلُ ذاتيٌّ، والآخرُ مُتعدٍّ، والقراءةُ راعتِ الاعتبارينِ: وصفُه بالضَّلال والإضْلالِ، فأمَّا الوصفُ بالإضلالِ فكما يعلِّل الزَّمخشريُّ (ت 538هـ) (1407ه، ج:3، ص:491) بأنَّ «النضر كان غرضه باشتراء اللهو: أن يصدّ الناس عن الدخول في الإسلام واستماع القرآن ويضلهم عنه»، وأمَّا الضَّلالُ فيُحملُ عندَه على أحدِ معنيين:

أحدهما: ليثبت على ضلاله الذي كان عليه، ولا يصدف عنه، ويزيد فيه ويمدّه، فإن المخذول كان شديد الشكيمة في عداوة الدين وصدّ الناس عنه. والثاني: أن يوضع ليضل موضع ليضل، من قبل أن من أضل كان ضالا لا محالة، فدل بالرديف على المردوف. (1407ه، ج:3، ص:491)

ويُلاحظُ أنَّ الزَّمخشريَّ استندَ إلى سببِ النُّزولِ في توجيهِ المعنى، والإحالةِ على المعنيِّ بالوصفِ بالضَّلالِ والإضلالِ، وهكذا ينظرُ التَّحليلُ البلاغيُّ إلى استيفاءِ مقتضياتِ البيانِ التي يجلِّيها سياقُ التَّنزيلِ، فيكونُ لكلِّ قراءةٍ مقتضٍ، ويتحقَّقُ بالجمعِ بينهما استيفاءُ الاعتبارينِ.

1.5.3 اختلافُ النَّسَقِ

يُحقِّقُ اختلافُ أوجهُ القراءةِ التئامَ السِّياقِ في المواضعِ التي يَحتمل عودُ الضميرِ فيها على أكثرَ من نظمٍ، ويَلتفت التحليلُ البلاغيُّ هنا إلى الاحتمالاتِ وتلاؤمِها مع النَّظم، ففي قولِه تعالى: (قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (15) مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ) [الأنعام: 15-16]، قرأَ حمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ ويعقوبُ وأبو بكرٍ (يَصْرِفْ)، وقرأَ بقيَّةُ العشرةِ (يُصْرَفْ) (ابن الجزري، 2018م).

والفعلُ المبنيُّ للمعلومِ (يَصْرِفْ) مُلاحظٌ فيه التئامُ سبكِهِ معَ قولِه تعالى: (إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي) وقولِه تعالى: (فَقَدْ رَحِمَهُ)؛ لأنَّ الضَّميرَ في (يَصْرِفْ) عائدٌ إلى (رَبِّي) المذكورِ قبلَه، وملائمٌ للبناءِ على المعلومِ في (رَحِمَه)، فيكونُ الإسنادُ فيهما إلى اللهِ -عزَّ وجلَّ- (الطبري، 2000م؛ ابن عطية، 1422ه؛ ابن عاشور، 1984م).

وأمَّا على القراءةِ الأُخرى (يُصْرَفْ) فيكونُ

الإسنادُ إلى العذابِ «والتَّقديرُ من يصرف عنه عذاب يومئذ، وإنما حسن ذلك لأنَّه تعالى أضاف العذاب إلى اليوم في قوله (عذاب يوم عظيم) [الأنعام: 15] فلذلك أضاف الصرف إليه. والتقدير: من يصرف عنه عذاب ذلك اليوم». (الرازي، 1420ه، ج: 12، ص:493)، وهوَ بهذا يلتئمُ معَ سبْكِ النَّظْمِ قبلَه في الإضافةِ المجازيَّةِ (عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ)؛ إشارةً إلى شدَّةِ العذابِ وقوَّةِ سطوتِه، فكأنَّه قائمٌ باليومِ، تهويلًا وتخويفًا (شادي، 2018م).

وقد يُبنى على اختلافِ النَّسَقِ اختلافٌ في الصُّورةِ البيانيَّةِ، التي يُراد بها تثقيفُ النُّفوسِ ترغيبًا أو ترهيبًا، ففي قولِه تعالى: (إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ (43) طَعَامُ الْأَثِيمِ (44) كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ (45) كَغَلْيِ الْحَمِيمِ) [الدخان: 43-46]، قرأ ابنُ كثيرٍ وحفصٌ ورُويسٌ (يَغْلِي)، وقرأ بقيَّة العشرةِ (تَغْلِي) (ابن الجزري، 2018م). وعلى القراءةِ بالتَّذكيرِ (يَغْلِي) أُسندَ الغليُ إلى الطعامِ، وأمَّا قراءةُ التَّأنيثِ فالغليُ مُسندٌ إلى الشَّجرةِ، وهما وإنْ كانا يعودانِ إلى أصلِ معنًى واحدٍ، إلَّا أنَّهما يختلفانِ في تصويرِ المغليِّ شجرةً أو طعامًا، فتَحملُ كلُّ قراءةٍ مرحلةً من تصويرِ العذابِ، ويُشير الخرَّاط (1426ه) إلى اختلافِ عنايةِ المشهدِ في كلِّ قراءةٍ بحسبِ ارتباطِها بالسِّياقِ والنَّسَقِ، ففي المشهدِ الأوَّلِ بقراءة (تَغْلِي) تَبرزُ الشَّجرةُ تَغلي في البطونِ، وعلى الرَّغم أنَّ الغليَ للماءِ إلَّا أنَّه جعله للشَّجرةِ ذاتِها زيادةً في التَّهويلِ، وأمَّا القراءةُ الأُخرى (يَغْلِي) المسندةُ للطَّعامِ، فيتوجَّه المعنى إلى تلك الموادِ الكريهةِ التي تَعتَمِلُ في بطْنِ الأثيمِ. وهذا التَّنويعُ يُثري الصُّورةَ، ويُحقِّقُ مقاصدَ التَّرهيب فيها، كما يُحافظ على سَبْك الكلامِ وإيجازِه.

1.6 التفريع عن أصل المعنى

يُنظرُ إلى مستوى علاقةِ القراءةِ بالقراءةِ الأُخرى من مُنطلقِ المعنى الأصلِ والفرعِ، ولا يُقصد بالأصليَّةِ والفرعيَّةِ هنا على مستوى ثُبوتِ القراءةِ، أو التَّفاضلِ في معانيها، وإنَّما الانطلاقُ من معنًى مُتحقِّقٍ في قراءةٍ، يُعدُّ على مستوى التَّحليلِ المعنى الأصلَ، ومعنى قراءةٍ أخرى يكون الفرع، وتظهرُ طبيعةُ هذه العلاقةِ فيما يأتي:

1.6.1 التَّلازمُ بينَ المعاني

بعضُ القراءاتِ تستوفي مقتضياتِ السِّياقِ بتعدُّدِ أوجهِ القراءةِ، ولكنَّ هذا التَّعدُّدَ في وجودِه المعنويِّ تراتبيٌّ، أي أنْ تشتملَ قراءةٌ على أصلِ المعنى، فتأتي القراءةُ الأُخرى لتستوفي مايترتَّبُ على هذا الأصلِ، فيكونُ الوصفُ محيطًا بكلِّ مقتضياتِه، ففي قولِه تعالى: (يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ) [الحشر:2]، قرأ أبو عمرٍو (يُخَرِّبُونَ) وقرأ بقيَّةُ العشرةِ (يُخْرِبُونَ) بالتَّخفيفِ (ابن الجزري، 2018م). وقد نقلَ

الفارسيُّ (ت 377هـ) (1993م) حكايةً عن أبي عمروٍ أنَّ توجيهَ قراءةِ التَّخفيفِ من الإخرابِ بمعنى التَّرْكِ، وقراءةِ التَّضعيفِ من التَّخريبِ بمعنى الهَدْمِ. والنَّظرُ إلى علاقةِ المعنيينِ من هذه الزاويةِ يُلحظُ فيه التَّراتبُ الوجوديُّ بينَ الهَدْمِ والإخْلاءِ؛ وبناءً على ما سَبَقَ «فإنَّ كل قراءةٍ من كلتا القراءتينِ تُصوِّر لقطةً لما حدثَ لليهودِ وديارهم من تخريبٍ وهدمٍ وإفسادٍ (بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ) ثم إخرابها بجلائهم عنها بعد ذلك، فتكون قراءةُ التَّخفيفِ مترتبةً على قراءةِ التَّشديد» (محمد، 2000م، ص:50). وهذا التَّلازمُ مقتضى التَّحليل وإبانةِ المعنى، وليس بالضرورةِ أن يكون مقتضى ترتيبِ النُّزولِ سواءٌ أكان القولُ بنزولِ القراءاتِ دفعةً واحدةً أو مع تعدُّدِ العرْضِ.

1.6.2 المعنى بينَ ظاهرِ السِّياقِ وباطنِه

من صُور العلاقاتِ بين المعاني أصلًا وفرعًا أن تُوافقَ القراءةُ وجهًا يلتئمُ مع السِّياقِ، فيلتئمُ مع نسقِ الضَّمائرِ قبلَه، وبهذا تكونُ القراءةُ أصلًا موافقةً للظَّاهرِ، فأصليَّتُها هنا عائدةٌ إلى ظاهريتها، وهي أصليَّةٌ متعلِّقةٌ بالتَّحليلِ للانطلاقِ من معنًى، وبهذا يكونُ العُدولُ عن ظاهرِ السِّياقِ متفرِّعًا، ويتطلَّبُ من النَّاظِر في سببِ العُدولِ بحثًا عن علَّة العدولِ، وعن باطِن المعنى، ومثالُ ذلك ما جاءَ في قولِه تعالى: (وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ) [آل عمران:48]، فقد قرأَ نافعٌ وعاصمٌ وأبو جعفرٍ ويعقوبُ باليـاء (وَيُعَلِّمُهُ)، وقرأَ بقيَّةُ العشرةِ (وَنُعَلِّمُهُ) بالنُّونِ (ابن الجزري، 2018م). قراءةُ (يُعلِّمُه) وجْهٌ مُوافقٌ لظاهرِ السِّياقِ قبلَه، فقد جاءَ مُنسجمًا معَ نسَقِ الضَّمائرِ في قولِه تعالى: (إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ) [آل عمران:45]، وقوله تعالى: (قَالَ كَذَلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) [آل عمران:47]، وأمَّا القراءةُ بالوجهِ الآخَرِ (نُعَلِّمُهُ) فيقتضي البحثَ عن علَّةٍ، والتَّنبُّهَ لمخالفةِ نسَقِ الضَّمائرِ في السِّياق فيما اصْطَلَحَ عليه البلاغيون بالالتفاتِ لخُصوصيَّةٍ في المعنى، وقد نبَّه إلى ذلك الطيبيُّ فقال: «وأما بالنون ففيه التفاتٌ وإيذانٌ بأنَّ هذه الكرامة من المنائح التي تُوجب أن يعظَّم موليها» (2013م، ج:4، ص:110)، ففيه تنبيهٌ إلى خصوصيَّةِ العلمِ في ذاتِه (البقاعي، 2003م)، وذلك بإسنادِه إلى المتكلِّمِ سبحانَه، لما فيه من المَهابةِ والتَّعظيمِ. وبهذا ينتظمُ التَّحليلُ البلاغيُّ في مراعاةِ ظاهرِ النَّسقِ وباطنِه، وبمراعاةِ الانطلاقِ من قراءةٍ؛ لتُبيِّنَ الخصُوصيَّةَ في القراءةِ الأُخرى.

2 ضوابطُ في تَحليلِ العَلاقةِ بينَ معاني القراءاتِ

يلزم عند تحليل معاني القراءاتِ والنَّظر في علاقاتها النَّظرُ في عددٍ من الضَّوابطِ التي تختصُّ بطبيعةِ المعنى الذي سبقتْ الإشارةُ إليه في تمييزِ معنى القراءةِ، ومنها:

2.1 عدمُ تعارضِ معاني القراءاتِ

معاني القرآنِ الكريمِ لايقعُ بينها التَّناقضُ أو التَّضادُ، يقول الله -عزَّ وجلَّ-: (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) [النساء:82]. يقول النَّحاس (ت 338هـ): «فأنزل جلّ وعزّ القرآن وأمر بتدبره لأنهم لا يجدون فيه اختلافا في وصف من العيوب ولا رذالة في معنى ولا تناقضا ولا كذبا فيما يخبرون به من علم الغيوب ما يسرّون» (1421ه، ص:91).

أمَّا اختلافُ التَّنوُّعِ الذي يقعُ في معاني القرآنِ فهو قائمٌ على تعدُّدِ السِّماتِ والأعراضِ، والمعاني في القراءاتِ لا تتزاحمُ، فكلُّها ثابتٌ مشافهةً عن الرَّسولِ -صلى الله عليه وسلم-، يقولُ ابنُ الجزريِّ (2018م، ج:1، ص:223) بعد أنْ أشارَ إلى الاختلافِ في أوجهِ عددٍ من القراءاتِ: «فإنَّ الاختلافَ المشارَ إليه في ذلك اختلافُ تنوعٍ وتغايرٍ لا اختلافَ تضادٍ وتناقضٍ، فإنَّ هذا محالٌ أن يكون في كلام الله تعالى».

وإذا سلَّمنا بعدمِ وجودِ التَّناقضِ بينَ هذه المعاني، بقي أن نشيرَ إلى طبيعةِ الاختلافِ بين معاني القراءاتِ، وكيفيَّةِ تعاملِ التَّحليلِ البلاغيِّ مع هذه المسألةِ؛ لأنَّ اختلافَ القراءاتِ يُمكن أنْ يَرِدَ على ثلاثِ صورٍ كما أشارَ الداني (2005م) وهي:

أ. أنْ ترجعَ الألفاظُ إلى معنى واحدٍ، ومردُّ ذلك اختلافُ اللغاتِ، كالاختلافِ في (الصِّراطِ).

ب. أنْ تختلفَ الألفاظُ مع إمكانِ الجمعِ بينها بوجهٍ من الوجوه؛ لأنّ مردَّها إلى شيءٍ واحدٍ كالاختلافِ في (مَلِك) و(مالِك يومِ الدِّينِ) فكلاهما وصفٌ للهِ سبحانَه وتعالى.

ج. أنْ تختلفَ الألفاظُ، ولكنَّ اتفاقَهما لا يجري على شيءٍ واحدٍ كالاختلافِ في (كُذِبُوا) و(كُذِّبُوا).

ويَرِدُ في بحثِ هذا الضَّابطِ الإشارةُ التي أقرَّها عددٌ من موجِّهي معاني القراءاتِ (القيسي، 1984م؛ الحلبي، 1406هـ؛ ابن عاشور، 1984م؛ الحربي، 1996م) في أنَّ الأصلَ عندَ اختلافِ القراءاتِ اتِّفاقُ القراءتين معنًى.

ويبدو أنَّ الدافعَ إلى القولِ بهذهِ القاعدةِ الحملُ على أصلِ علَّةِ تعدُّدِ القراءاتِ، وهو التَّيسيرُ، باختلافِ الأداءِ، وتطابقُ المعاني، وعلَّةٌ أخرى مرتبطةٌ بمنعِ القولِ بالتَّفاضُلِ بين معاني القراءاتِ، وهي قضيَّةٌ شائكةٌ وقعتْ في كلامِ بعضِ المفسِّرينَ مثلَ ابنِ جريرٍ الطبريِّ (2000م) وغيرِه.

وتحتاجُ هذه القاعدةُ إلى مراجعةٍ وتأمُّلٍ، والمسألةُ يتجاذبها رأيانِ:

1- الرأيُ الأولُ: الأصلُ في اختلافِ الألفاظِ -الذي لايكونُ محلُّه اختلافَ اللغاتِ أو رجوعَه إلى جهةٍ واحدةٍ- توافقُ المعاني على جهةٍ مَا، وأنَّ اتِّفاقُ المعاني أولى من

اختلافِها.

2- الرأيُ الثاني: أنَّ تكثيرَ المعاني أولى من القولِ باتِّفاقِ المعاني، بالنَّظرِ في مقتضِيات كلِّ صُورةٍ.

والقولُ إنَّ منزلةَ القراءةِ من القراءةِ الأخرى بمنزلةِ الآيةِ من الآيةِ يُفيدُ استقلالَها بالمعنى، كما أنَّ العملَ بمقتضى كلِّ قراءةٍ يومئ بهذا المعنى من الاختلافِ والتَّكثيرِ.

والذي أميلُ إليه أنَّه لابدَّ من تحريرِ المقصودِ باتِّفاق القراءتينِ معنًى، فإنْ قُصِدَ به التَّطابقُ، فهو مُشكِلٌ، وإنْ قُصِدَ به وجودُ مُشتَركٍ في المعنى، قَرُبَ أم بَعُدَ، على أيِّ كيفيَّةٍ ملائمةٍ للسِّياقِ، فهو المتوافِقُ مع طبيعةِ المعاني القائمةِ في صُور هذه القراءاتِ، إذْ تُؤدِّي كلُّ قراءةٍ بعد ذلك خصوصيَّةً مرتبطةً بصُورةِ المعنى.

وقد أشارَ الشهابُ الخفاجيُّ (ت1069هـ) إلى الخروج عن الأصْل الذي وضعه الموجهونَ لمعاني القراءاتِ بخصوصِ تقديمِ اتِّفاقِ معنى القراءتينِ، وأنَّه لا يُصار إليه دائمًا، فقال: «وتوافقُ القراءتينِ ليس بلازمٍ» (1283ه، ج:6، ص:28) وإنْ أشار إلى أصلِ التَّوافقِ قبلَه، وعلَّلَ في موضعٍ توجيهٍ آخرَ اختلافَ معاني القراءتينِ دونَ تطابقِهما بقولِه «لأنّ توافقَ القراءتين ليس بلازمٍ، وإنما اللازمُ عدمُ تعارضهما وتنافيهما» (1283ه، ج:6، ص:146)، وإلى مثل هذا أشار ابن عاشور (1984م، ج:1، ص:55) بقولِه: «ولذلك كان اختلافُ القرَّاء في اللفظ الواحد من القرآن، قد يكون معه اختلاف المعنى، ولم يكن حمل أحد القراءتين على الأخرى متعينا ولا مرجحا»، فيكونُ النَّظرُ حينئذٍ إلى مرجِّحاتِ السِّياقِ، ومقتضِيات التَّعبيرِ؛ لأنَّ القولَ بتطابقِ المعنى مع اختلافِ المبنى، يُعانِدُ أصلًا من الأصولِ البلاغيَّةِ في ارتباطِ اختلافِ الدَّلالةِ بتغيُّر بِنَى اللفظِ، ويُفوِّتُ غايةً من غاياتِ الأُسلوبِ القرآنيِّ في تكثيرِ المعنى مع وجازةِ الأُسلوب، إضافةً إلى تعانُده مع القولِ بأنَّ التَّأسيسَ أولى من التَّأكيدِ (اللهو، 2021م).

ومن تطبيقاتِ الموازنةِ بينَ اتِّفاقِ المعاني أو تكثيرِ المعنى في التَّحليلِ البلاغيِّ أنْ تَرِدَ الآية بأكثرَ من وجهٍ قرائيٍّ، ويكونُ لأحدِ هذينِ الوجهينِ معنًى مُجْملٌ، ويكونُ في القراءةِ الأُخرى وجْهٌ يحتملُ معنيينِ، وذلك مثلُ ما جاءَ في قولِه تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ) [البقرة:36]، قرأ حمزةُ (فَأَزَالَهُمَا)، وقرأ بقيَّةُ العشرةِ (فَأَزَلَّهُمَا) (ابن الجزري، 2018م).

وكلمةُ (أزلَّ) تحتملُ معنيينِ: الزَّلَلُ بمعنى الخَطأِ، والمعنى الآخرُ التَّنحيةُ (الزجّاج، 1988م)، وقراءةُ (أَزَالَهُمَا) من زالَ بمعنى التَّنحيةِ، فمَن يذهبُ إلى القولِ بأنَّ اتِّفاقَ المعاني أولى من اختِلافها، يذهبُ إلى حملِ المعنى الثَّاني مِن قراءةِ (أَزَلَّ) على معنى

التَّنحيةِ؛ ليتَّفقَ الوجهانِ، فتكونُ القراءةُ الأُخرى قرينةً لتأويل القراءةِ الأُولى، وأمَّا مَن يذهبُ مذهبَ تكثيرِ المعاني بما يحتملُه السِّياقُ؛ فيحملُ القراءتينِ على اختلافِ المعاني، ثمَّ يجعلُ قراءة (أَزَالَهُمَا) مُنْطَلَقًا لإجمالِ المعنى بالتَّنحيةِ من الجنَّةِ، ثمَّ يصلُها تفسيرًا بالقراءةِ الأُخرى (أَزَلَّهُمَا)؛ لبيانِ سببِ التَّنحيةِ، وأنَّه كان بالزَلَلِ والخَطَأِ؛ أخذًا بمقولةِ: التَّأسيسُ أَوْلَى مِن التَّأكيدِ (بازمول، 1413ه)؛ ولذلك يرى ابنُ عاشور أنَّ اختلافَ القراءةِ قد يكونُ قرينةً لترجيحِ المعنى المحتَمل، أو يكثِّر المعنى؛ لأنَّ ثبوتَ أحدِ اللفظين في قراءةٍ «قد يبين المرادَ من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره». (1984، ج1، ص55)

2.2 أنَّ الاختلافَ في الأصولِ لا يترتَّبُ عليه غالبًا اختلافٌ في المعنى البلاغيِّ

يتعلَّقُ الاختلافُ في الأصولِ بالأداءِ والتَّلفُّظِ اطِّرادًا فلا يؤثِّرُ على أصلِ المعنى، ويُستثنى من ذلك بعضُ المواضعِ التي وَرَدَ فيها نطقُ الهمزةِ بينَ التَّحقيقِ والتَّسهيلِ على اعتبارِ تنوُّعِ الأُسلوبِ بينَ الإخبارِ والاستفهامِ، كما جاءَ في قولِه تعالى: (قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ) [الأعراف:123]، (ابن الجزري، 2018م)، فإنَّ تحقيقَ الهمزتينِ في النُطْقِ محمولٌ على الاستفهامِ، ويُحملُ تسهيلُها على الإخبارِ، فيتَّصلُ هذا التَّباينُ بالتَّحليلِ البلاغيِّ من هذا البابِ، للبحثِ عن مقتضِيات الإبانةِ، ومزيَّةِ التَّعبيرِ بكلِّ أسلوبٍ.

3.2 المنعُ من تركيبِ القراءاتِ

القراءاتُ المتواترةُ عن النَّبي -صلى اللهُ عليه وسلَّمَ- عشرُ قراءاتٍ، وهذهِ القراءاتُ اختياراتُ القُرَّاء التي التزموا القراءةَ بها، فإنْ قَرَأَ قارئٌ فركَّبَ بعضَ القراءاتِ على بعضٍ؛ قد يترتَّبُ على التَّركيبِ في بعض المواضعِ فسادُ المعنى، وقد منعهُ علماءُ القراءاتِ، يقولُ أبو إسحاقَ الجعبريُّ (ت 732هـ) «والتركيبُ ممتنعٌ في كلمةٍ وفي كلمتين إنْ تعلَّقَ أحدُهما بالآخر وإلا كُرِه» (ابن الجزري، 2018م، ج:1، ص:140)، ويقول ابنُ الجزريِّ: «إن كانت إحدى القراءتين مترتبةً على الأخرى فالمنعُ من ذلك منعُ تحريم» (ابن الجزري، 2018م، ج:1، ص:140)، ومثالُ ذلك ما جاءَ في قولِه تعالى: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) [البقرة:37]، قَرَأَ ابنُ كثير (أَدَمَ) بالنصبِ على رفعِ (كلماتٌ)، وقَرأَ البقيَّةُ (أَدَمُ) بالرفع على أنَّ (كلماتٍ) منصوبةٌ (ابن الجزري، 2018م)، فمَن جَمَعَ بينَ قراءةِ ابنِ كثيرٍ في رفعِ (كلماتٌ)، وقراءةِ البقيَّةِ في رفعِ (آدمُ) كان مآلُ التَّركيبِ والمعنى إلى فسادٍ، ووَقَعَ في المحظورِ من تركيبِ القراءتينِ بما يَنْتُجُ عنه فسادُ المعنى.

خاتمة

تناولَ البحثُ تمييزَ معاني القراءاتِ في ضوءِ البدائلِ من خلالِ مقارنة طبيعة المعنى في ثلاثِ ظواهرَ: النَّسخُ، والمُتشابهُ اللفظيُّ، والقراءاتُ، وخلص إلى ما يأتي:

- يتميز المعنى في القراءاتِ بأنه معنى بديلٌ مقصودٌ يُعضِّد بعضُه بعضًا، وهو معنى غيرُ منسوخٍ، وغيرُ إزاحيٍّ أو متزاحمٍ. وقد تكون البدائل ملحقةً، فتكون بدائلَ مُتزاحمةً أو متزاحمةً ومُتعاضدةً بحسبِ حالها إنْ كانتْ منسوخةً أو أضيفتْ لتبيانِ المعنى، أما المعنى في المتشابهِ اللفظيِّ في سياق تعدُّدِ القولِ في القصة الواحدة فهو معنى بديلٌ وفْقَ السِّياقاتِ التي يَرِدُ فيها، وهي معانٍ مُتزاحمةٌ في الموضعِ الواحدِ، لكنَّها متعاضدةٌ حسبَ السِّياقِ وقصْد المُتكلِّمِ. والمعنى في النَّسخ فهو معنى تنقيحيٌّ يحلُّ محلَّ المعنى المنسوخِ، فالمعاني فيه بدائلُ حاضرةٌ مقصودةٌ ومتزاحمة.
- أنَّ مِن سِماتِ معاني القراءاتِ وطبيعةِ العلاقةِ بينهما تكثيرَ المعنى، وهذا التَّكثيرُ يأتي للوفاءِ بمقتضياتِ السِّياقِ، وما يتطلَّبهُ من الإحاطةِ باعتباراتِ تعدُّدِ المخاطَبينَ، أو تعدُّدِ الأحداثِ والملابساتِ، أو لتكثيرِ المعنى وتعدُّدِه وفقًا لاحتمالاتِ تعدُّدِ سياقه النَّظمي.
- ترتبطُ معاني القراءاتِ في بعض صُورِها ارتباطًا لازمًا، يقتضي عندَ تحليلِ العلاقةِ بينَهما الانطلاقَ مِن معنى يُعدُّ الأصلَ، ويتفرَّعُ عنه المعنى الآخرُ إمَّا لتراتبِه وجودًا، أو لتبيُّن العُدولِ بالانطلاقِ من ظاهرِ المعنى لباطنِه.
- أنَّ الاختلافَ في المعاني الذي يعرضُ للقراءاتِ المتواترةِ ليس من قبيلِ التَّناقضِ أو التَّعارضِ، وإنما اختلافُ تنوُّعٍ يُحمل على الوفاءِ بمقتضياتِ السِّياقِ، وقد يُفيد منها المُفسِّر في ترجيحِ معنًى أو تكثيرِه.
- أنَّ الاختلافَ في الأصولِ لا يتعلَّقُ به غالبًا اختلافُ المعاني، ويُستثنى من ذلك ما يُؤثِّر على صورةِ التَّركيب، فينقلُه من معنًى لمعنًى.
- المنعُ من تركيبِ القراءاتِ التي يترتَّبُ على الانتقالِ فيها من قراءةٍ لأخرى فسادُ التَّركيبِ والمعنَى.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

أولاً/ المصادر والمراجع العربية:

ابن الجزري، شمس الدين. (1350هـ). منجد المقرئين ومرشد الطالبين. قرأه بعد طبعه: محمد الحبيب الشنقيطي وأحمد شاكر. القاهرة، مصر: مكتبة القدسي.

ابن الجزري، شمس الدين. (2018م). نشر القراءات العشر. تحقيق وتعليق: أيمن رشدي سويد. بيوت، لبنان: دار الغوثاني للدراسات القرآنية.

ابن تيمية، تقي الدين. (1987م). الفتاوى الكبرى لابن تيمية. تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن سلام، القاسم. (1997م). الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن. تحقيق: محمد بن صالح المديفر. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984م). التحرير والتنوير. تونس، تونس: الدار التونسية للنشر.

ابن عطية، عبد الحق. (1422هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو السعود، محمد بن محمد. (1994م). إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

أبو حيّان، محمد بن يوسف. (1420هـ). البحر المحيط. تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت، لبنان: دار الفكر.

بازمول، محمد. (1413هـ). القراءات وأثرها في التفسير والأحكام.] أطروحة دكتوراة غير منشورة[جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

البقاعي، برهان الدين. (2003م). نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرزاق المهدي. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

الترمذي، أبو عيسى. (1975م). الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي. تحقيق: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة. القاهرة، مصر: مطبعة البابي الحلبي وأولاده.

الجرمي، إبراهيم. (2001م). معجم علوم القرآن. سوريا، دمشق: دار القلم.

الجصاص، أبو بكر. (1405هـ). أحكام القرآن. تحقيق: محمد صادق القمحاوي. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الجمل. محمد. (2009م). الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة. عمان، الأردن: دار الفرقان.

الحربي، حسين. (1996م). قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية. الرياض: دار القاسم.

الحلبي، شهاب الدين. (1406هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: أحمد الخراط. دمشق، سورية: دار القلم.

الخرَّاط، أحمد. (1426هـ). الإعجاز البياني في ضوء القراءات القرآنية المتواترة. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الخفاجي، شهاب الدين. (1283هـ). حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي. بيروت، لبنان: دار صادر.

الداني، أبو عمرو. (2005م). جامع البيان في القراءات السبع المشهورة. تحقيق: محمد صدوق الجزائري. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

الرازي، فخر الدين. (1420هـ). مفاتيح الغيب، التفسير الكبير. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الزجاج، أبو إسحاق. (1988م). معاني القرآن وإعرابه. تحقيق: عبد الجليل شلبي. بيروت، لبنان: عالم الكتب.

الزركشي، بدر الدين. (1957م). البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، مصر: دار إحياء الكتب العربية (بنسخة صورتها دار المعرفة ببيروت).

الزمخشري، أبو القاسم. (1407هـ). الكشاف عن حقائق غومض التنزيل. بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

زيد، مصطفى. (1987م). النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية. المنصورة، مصر: دار الوفاء.

السيوطي، جلال الدين. (1974م). الإتقان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

شادي، محمد. (2018م). مدخل القراءات القرآنية في الإعجاز البلاغي. القاهرة، مصر، عالم الثقافة.

الصامل، محمد. (2001م). من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم. الرياض: دار إشبيليا.

الطبري، ابن جرير. (2000م). جامع البيان في تأويل القرآن. تحقيق: أحمد شاكر. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

الطيار، مساعد. (1436هـ). مفهوم النسخ عند المتقدمين والمتأخرين. مجلة تبيان للدراسات القرآنية، (18)، 313-249.

الطيبي، شرف الدين. (2013م). فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب. إشراف: محمد عبد الرحيم سلطان العلماء. دبي: الإمارات العربية المتحدة: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.

عباس، فضل. (2008م). القراءات القرآنية وما يتعلق بها. عمان، الأردن: دار النفائس.

الغرناطي، ابن الزبير. (1983م). ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل. تحقيق: سعيد الفلاح. بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.

الفارسي، أبو علي. (1993م). الحجة للقرّاء السبعة. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي. دمشق، سورية: دار المأمون للتراث.

القيسي، مكي. (1984م). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. تحقيق: محيي الدين رمضان. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

اللهو، مشاعل. (2021م). معاني القراءات المتواترة بين الاتحاد والتنوع. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، 29 (2)، 280-300. https://doi.org/10.33976/IUGJIS.29.2/2021/10

محمد. أحمد سعد. (1998م) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية. القاهرة، مصر: مكتبة الآداب.

النحاس، أبو جعفر. (1408هـ). الناسخ والمنسوخ. تحقيق: محمد عبد السلام محمد. الكويت، الكويت: مكتبة الفلاح.

النحاس، أبو جعفر. (1421هـ). إعراب القرآن. وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم إبراهيم خليل. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

ثانياً/ المصادر والمراجع الأجنبية والعربية المترجمة للإنجليزية:

ʿAbbās, F. (2008). *Al-qirāʾāt al-Qurʾāniya wa mā yataʿalaq biha* (In Arabic), Amman, Jordan: Dār Al-nafāʾis.

Abū Al-Suʿūd, M. M. (1994). *ʾIrshād al-ʿaql al-salīm ʾila mazāyā al-Kitāb al-Karīm* (In Arabic), Beirut, Lebanon: Dār ʾIḥyāʾ Al-turāth Al-ʿArabī.

Abū Ḥayyān, M. Y. (1420AH). *Al-Baḥr al-muḥīṭ* (In Arabic), Sci. Editor: Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Beirut, Lebanon: Dār Al-Fikr.

Al-Biqāʿī, B. (2003). *Nuẓum al-durar fī tanāsub al-Āyāt wa al-suwar* (In Arabic), Authentication of the verses and the Hadith and annotation by: ʿAbdu Al-Razzāq Al-Mahdy, Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya.

Al-Dānī, A. (2005). *Jamiʿ al-bayān fī al-qirāʾāt al-sabʿ al-mashhūra* (In Arabic), Sci. Editor: Muḥammad Ṣadūq Al-Jazāʾirī, Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya.

Al-Fārisī, ʾA. (1993). *Al-Ḥuja lil-qurāʾ al-sabʿa* (In Arabic), Sci. Editor: Badr Al-Dīn Qahwajy & Bishīr Giwījāby, Syria, Damascus: Dār Al-måmūn lil-turāth.

Al-Ghurnāṭī, I. (1983). *Malāk al-tåwīl al-qāṭiʿ bi-dhawī al-ʾilḥād wa al-taʿṭīl fī tawjīh al-mutashābih al-lafẓ min ʾĀy al-tanzīl biha* (In Arabic), Sci. Editor: Saʿīd Al-Fallāḥ, Beirut, Lebanon: Dār Al-gharb Al-ʾIslāmī.

Al-Ḥalabī, S. (1406AH). *Al-Dur al-maṣūn fī ʿulūm al-kitāb al-maknūn* (In Arabic), Sci. Editor: ʾAḥmad Al-Kharāṭ, Syria, Damascus: Dār Al-qalam.

Al-Ḥarbī, Ḥ. (1996). *Qawāʿid al-tarjīḥ ʿind al-mufasirīn: dirāsa naẓariya taṭbīqiya* (In Arabic), Riyadh: Dār Al-Qāsim.

Al-Jamal, M. (2009). *Al-Wujūh al-balāghiya fī tawjīh al-qirāʾāt al-Qurʾāniya al-mutawātira* (In Arabic), Amman- Jordan: Dār Al-furqān.

Al-Jaramī, ʾI. (2001). *Muʿjam ʿulūm Al-Qurʾān* (In Arabic), Syria, Damascus: Dār Al-qalam.

Al-Jaṣṣāṣ, ʾA. (1405AH). *Aḥkām Al-Qurʾān Qurʾān* (In Ara-

bic), Sci. Editor: Muḥammad Ṣādiq Al-Qamḥāwy, Beirut, Lebanon: Dār ʾIḥyāʾ Al-turāth Al-ʿArabī.

Al-Khafājī, S. (1283AH). *Ḥāshiya al-Shihāb ʿala tafsīr al-Bayḍāwī: al-musamāh "ʿināya al-Qāḍī wa kifāya al-Rāḍī ʿala tafsīr al-Bayḍāwī"* (In Arabic), Beirut, Lebanon: Dār ṣādir.

Al-Kharāṭ, ʾA. (1426AH). *Al-Iʿjāz al-bayānī fī ḍawʾ al-qirāʾāt al-Qurʾāniya al-mutawātira* (In Arabic), Medina: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an.

Al-Lahw, M. (2021). *Maʿānī al-qirāʾāt al-mutawātira bayna al-itiḥād wa al-tanawuʿ* (In Arabic), *IUG Journal for Islamic Studies*, 29(2), pp.280-300. https://doi.org/10.33976/IUGJIS.29.2/2021/10

Al-Naḥās, ʾA. (1408AH). *Al-Nāsikh wa al-mansūkh Qurʾāniyya* (In Arabic), Sci. Editor: Muḥammad ʿAbdu Al-Salām, Al-Kūwayt: Maktaba Al-falāḥ.

Al-Naḥās, ʾA. (1421AH). *Iʿrāb al-Qurʾān* (In Arabic), annotated and commented on by: ʿAbdu Al-Minʿim Ibrāhīm Khalīl, Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya.

Al-Qaysī, M. (1984). *Al-Kashf ʿan wujūh al-qirāʾāt al-sabʿ wa ʿilaliha wa ḥijajiha* (In Arabic), Sci. Editor: Muḥy Al-Dīn Ramaḍān, Beirut, Lebanon: Mūʾassat Al-Risāla.

Al-Rāzī, F. (1420AH). *Mafātīḥ al-ghayb - al-Tafsīr al-kabīr* (In Arabic), Beirut, Lebanon: Dār ʾIḥyāʾ Al-turāth Al-ʿArabī.

Al-Ṣāmil, M. (2001). *Min balāgha al-mutashābih al-lafẓy fī Al-Qurʾān al-Karīm* (In Arabic), Riyadh: Dār Ishbilya.

Al-Suyūṭī, J. (1974). *Al-Itqān fī ʿulūm Al-Qurʾān* (In Arabic), Sci. Editor: Muḥammad ʾAbū Al-Faḍl ʾIbrāhīm, Cairo: General Egyptian Book Organization.

Al-Ṭabarī, I. (2000). *Jamiʿ al-Bayān fī Tawīl al-Qurʾān* (in Arabic), Sci. Editor: ʾAḥmad Shaker, Beirut, Lebanon: Al-Risāla .

Al-Ṭayibī, S. (2013). *Futūḥ al-ghayb fī al-kashf ʿan qināʿ al-rayb* (In Arabic), Supervised by: Muḥammad ʿAbdu Al-Raḥīm Sulṭān, Dubai: Dubai International Holy Quran Award.

Al-Ṭayyār, M. (1436AH). Mafhūm al-naskh ʿind al-mutaqadimīn wa al-mutåakhirīn (In Arabic), *Tibyān Journal for Quranic Studies*, iss. 18, pp. 249-313.

Al-Tirmidhī, ʾA. (1975). *Al-Jāmiʿ Al-Ṣaḥīḥ „Sunan Al-Tirmidhī"* (In Arabic), Sci. Editor: ʾAḥmad Shākir & Muḥammad Fuʾād ʿAbdu al-Baqī, ʾIbrāhīm ʿAṭwa, Egypt: Al-Babī Al-Ḥalabī and Sons Press.

Al-Zajjāj, ʾA. (1988). *Maʿānī Al-Qurʾān wa ʾIʿrābuh* (in Arabic), Sci. Editor: ʿAbdu Al-Jalīl Shalabī, Beirut, Lebanon: ʿĀlam Al-kutub.

Al-Zamakhsharī, ʾA. (1407AH). *Al-Kashāf ʿan ḥaqāʾiq ghawmaḍ al-tanzīl* (in Arabic), Beirut, Lebanon: Dār Al-kitāb Al-ʿArabī.

Al-Zarkashī, B. (1957). *Al-Burhān fī ʿulūm Al-Qurān* (in Arabic), Sci. Editor: Muḥammad ʾAbū Al-Faḍl ʾIbrāhīm, Cairo: Dār ʾIḥyāʾ Al-kutub Al-ʿarabiya, Beirut Dār Al-maʿrifa.

Bāzmūl, M. (1413AH). *Al-Qirāʾāt wa ʾatharaha fī al-tafsīr wa al-aḥkām* (In Arabic), Unpublished Dissertation, Makka al-Mukarama: Umm Al-Qura University.

Ibn ʿAashūr, M. (1984). *Al-Taḥrīr wa al-Tanwīr* (in Arabic), Tunisia: Al-Dār Al-Tūnīsiyya Lil-nashr.

Ibn ʿAaṭiyya, ʿA. (1422AH). *Al-Muḥarrir al-Wajīz fī Tafsīr Al-Kitāb Al-ʿAzīz* (in Arabic), Sci. Editor: ʿAbdu Al-Salām ʿAbdu Al-Shāfī, Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya.

Ibn Al- Jazry, S. (1987). *Nashr al-qirāʾāt al-ʿashr* (in Arabic), Sci. Editor and commentator: Ayman Rushdy Suwayd, Beirut, Lebanon: Gwthani for Quaranic Studies.

Ibn Al-Jazry, S. (1350AH). *Munjed al-muqriʾīn wa murshid al-Ṭālibīn* (in Arabic), recited after publication by: Muḥammad Al-Ḥabīb Al-Shanqyṭī & Aḥmad Shākir, Cairo, Egypt: Al-qudasī Bookshop.

Ibn Salām, A. (1997). *Al-Nāsikh wa al-mansūkh fī Al-Qurʾān al-ʿAzīz wa mā fyhi min al-farāʾiḍ wa al-sunan* (in Arabic), Sci. Editor: Muḥammad b. Ṣāliḥ Al-Mudifer, Riyadh: Al-rushd Bookshop.

Ibn Taymiyyah, T. (1987). *Al-Fatāwa al-Kubra li-Ibn Taymiyyah* (in Arabic), Sci. Editor: Muḥammad ʿAbdu Al-Qādir ʿAṭā & Muṣṭafa ʿAbdu Al-Qādir ʿAṭā, Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya.

Muḥammad, A. (1998). *Al-Tawjīh al-balāghī lil-qirāʾāt al-Qurʾāniyya* (In Arabic), Cairo: Al-ʾādāb Bookshop.

Shādy, M. (2018). *Madkhal al-qirāʾāt al-Qurʾāniya fī al-iʿjāz al-balāghy* (In Arabic), Cairo: ʿĀlam Al-thaqāfa.

Zayd, M. (1987). *Al-Naskh fī Al-Qurʾān al-Karīm: dirāsa tashrīʿiya tārīkhiya naqdiya* (in Arabic), Mansoura: Dār Al-wafāʾ.